الأجوبة المحررة

عن الأسئلة العشرة

بقلم

العلّامة محمد العمراوي

دار الفتح للدراسات والنشر

الأجوبة المحرَّرة عن الأسئلة العشرة

تأليف: العلّامة محمد العمراوي

الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد

قياس القطع: ١٣,٥ × ١٩,٥

الرقم المعياري الدولي: ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٢١٥-٣

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠١١/٣/٨٥١)

دار الفتح للدراسات والنشر

هاتف: ٤٦٤٦١٩٩ ٦ (٠٠٩٦٢)

جوال: ٧٩٩٠٣٨٠٥٨ (٠٠٩٦٢)

ص. ب: ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأجوبة المحررة
عن الأسئلة العشرة

بقلم

العلّامة محمد العمراوي

دار الفتح للدراسات والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمدُ لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبد الله ورسوله، ومصطفاه من خلقه وحبيبه، أرسله الله على حين فترة من الرسل، فهدى به من الضَّلالة، وأخرج به من الجهالة، وأقام به الملة العوجاء، ﷺ، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، وعلى التابعين لهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد،

فهذه أجوبة شريفة، ومباحث لطيفة، تتناول قضايا شائكة، وتتحدث عن مسائل في العلم عويصة، دعاني إلى تقييدها:

أولًا: إجابة أحد طلابي النجباء ـ ومن ورائه جميع طلابي الأذكياء ـ الذي طرح علي هذه الأسئلة، ورغب إليَّ في إجابته عنها كتابة.

ثانيًا: شعوري بمسيس الحاجة إلى توضيح جملة من الحقائق المتعلقة بمنهج أهل السنة، وردِّ جملة من الشبهات التي يثيرها بعض

المنتسبين ـ زعموا ـ إلى السلف الصالح رضي الله عنهم، ومن جملة تلك الحقائق: أن مصطلح (السلف) لا يقتصر على المعنى الزماني، الذي يمتد من البعثة إلى بداية القرن الرابع[١]، على ما هو مشهور، وإنما يعني أمرًا آخر، جديرًا بالوقوف عنده مليًّا؛ ذلك هو: المنهج المتبعُ عند هؤلاء السلف، في تناول القضايا العقدية، عملًا بتوجيه رسول الله ﷺ وقد سئل عن الفرقة الناجية فقال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[٢].

وقد تبيَّن بالأدلة المتضافرة، أن ذلك المنهج كان يرتكز على جملة من الأصول، منها:

أ) بناءُ أصول الاعتقاد، على العقل والنقل، وتظاهر الرأي والشرع، فهما صنوان مصطحبان، يتفقان ولا يختلفان.

ب) اشتراط اليقين في أصول الاعتقاد، وعدم غناء الظنون في ذلك.

ج) عدم جواز الخوض في المتشابهات، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة ملحّة، فإن دعت الضرورة إلى ذلك جاز، كما دل عليه ما أخرجه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: دخلت

---

(١) إذ حصر اللفظ في المعنى الزماني غير مانع، فيدخل فيه رؤوس أهل البدع، كالخوارج، والمعتزلة، والروافض، والمشبهة، والجهمية، والجبرية، والقدرية البائدة.. وهلم جرًّا؛ إذ كل هؤلاء، وجدوا ما بين القرن الأول والثالث..

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه»، برقم: ٢٦٤١.

على النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب، فأتاه ناس من بني تميم فقال: «اقبلوا البشرى يا بني تميم»، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا مرتين. ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: «اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم»، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله! قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر؟ قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض». فنادى مناد: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين! فانطلقت فإذا هي يقطع دونها السراب، فوالله لوددت أني كنت تركتها.

كما دل عليه ما أخرجه الإمامان: مالك والبخاري ـ وهذا لفظ مالك في «الموطإ» ـ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أن الحارث بن هشام، سأل رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحيانًا يأتيني في مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت ما قال. وأحيانًا يتمثل لي المَلَك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول». قالت عائشة: ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا. قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله: «فيه ـ أي حديث الحارث بن هشام ـ أن رسول الله ﷺ كان يسأله أصحابه عن أمر الدين، والسؤال في أمر الدين على قسمين: سؤال عن فن العقائد، وسؤال عن فن العمل.

والسؤال عن فن العمل عندهم مكروه، إلا عما يقع، وقد كانت المسألة تدور على الصدر الأول، فيقال: دعوها، حتى تنزل.

وأما السؤال عن فن العقائد فمذموم، وكذلك عن الغريب، حتى إن عمر ضرب صبيغًا عليها، ونفاه، وحرم مجالسة المسلمين له، حتى كتب عامله إليه بتوبته، فكتب إليه: لا أراه إلا صدق، فخلِّي بينه وبين الناس.

وهذا السؤال الذي وقع في الحديث عن النبي ﷺ وإن كان قد خرج عن قبيل الأعمال، فهو من فن العقائد، وإنما أجابه النبي ﷺ وهو قد كره السؤال، لأمر قد ظهر له في السائل، وإنما كره السؤال لكثرة الإلحاح عليه بذلك؛ لقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، و﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ومثل هذا النوع كثير، يأتي بيانه ـ إن شاء الله ـ في كتاب الأحكام في القضاء من هذا الكتاب عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ الآية [المائدة: ١٠١]، وإنما أجاب النبي ﷺ الحارث بما ظهر له من أحد وجهين:

أحدهما: ما علم من صحة معتقده ومقصده، وأن غرضه التمييز لا المعاندة.

الثاني: أنه لما كان إشكال لا يعم وقوعه، ويتلجلج في الصدور ريبة، تعين عند السؤال كشفه[1].

د) تأويل المتشابه بردِّه إلى المحكم، إذا اقتضى الأمر ذلك.

---

(١) «المسالك في شرح موطإ الإمام مالك» (٣: ٣٨٧).

ثالثًا: إبطال دعوى مَنْ يرمي الأشعرية ـ وهم جمهور أهل السنة الأفخم، وسوادها الأعظم ـ بالتجهم[١]؛ قدحًا في عصابة الحق، ونبزًا لطائفة السنة! فقد اتهم ابنُ تيمية الإمامَ فخر الدين الرازيّ ـ وهو من هو في المذهب الأشعري ـ بذلك، فألَّف كتابًا في نقض «**أساس التقديس**» للرازي، سماه: «**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**»، قال

---

(١) مذهب الجهمية يرتكز على جملة من الأصول أهمها:

١ـ سلب الاختيار كلية من الإنسان.

٢ـ القول بفناء الجنة والنار.

٣ـ الزعم بأن علم الله تعالى حادث، وأن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون.

٤ـ نفي الصفة النفسية وصفات المعاني عن الله تعالى.

٥ـ القول بخلق القرآن، ونفي صفة التكلم عن الله تعالى.

٦ـ تجويز الخروج على السلطان من غير قيد.

٧ـ قصر حقيقة الإيمان على المعرفة فقط، من غير نظر إلى إذعان أو إقرار، وحصر الكفر في الجهل بالله فقط.

تلك خلاصة أصول الجهمية، وإن شئت التوسع في هذا الأمر، فانظر تفاصيل هذه الأصول، وردود أهل السنة عليها في: «التبصير في أصول الدين» لأبي المظفر الأسفراييني ص٩٠. علق عليه وكتب حواشيه العلامة محمد زاهد بن الحسن الكوثري. قدم له: محمد محمود الخضيري. نشر المكتبة الأزهرية؛ و«الفَرْق بين الفِرَق» للأستاذ عبد القاهر البغدادي. ١٩٩. ط٢. ١٩٧٧. نشر مكتبة الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان. ويحق لنا ـ بعد ذكر هذه الأصول ـ أن نتساءل: بأيها يقول أهل السنة من الأشعرية؟

في مقدمته: «وإثبات لفظ **الجسم ونفيُه بدعة**، لم يتكلم به أحد من السلف والأئمة، كما لم يثبتوا **لفظ التحيّز ولا نفوه، ولا لفظ الجهة ولا نفوه**، ولكن أثبتوا الصفات التي جاء بها الكتاب والسنّة، ونفوا مماثلة المخلوقات. ومن نظر في كلام الناس في هذا الباب، وجد عامة المشهورين بالعقل والعلم، يصرحون بأن إثبات وجود موجود، لا محايث للآخر ولا مباين، ونحو ذلك معلوم بصريح العقل وضرورته»[(١)]!!

واتهم محقق! كتاب «**شرح صحيح البخاري**» **لابن بطال** العلامةَ ابن فورك ـ وهو من أئمة أهل السنة ـ بأنه جهمي!! فقال: «وقد أكثر ابن بطال رحمه الله في كتابه من تأويل أحاديث الصفات، واعتمد في جلِّ ذلك على ابن فورك، في كتابه «مشكل الحديث»، وابن فورك متجهم! نحا منحى ابن الثلجي، في تأويل أحاديث الصفات»[(٢)].

رابعًا: بيان أن المنتسبين إلى السلف اليوم، هم في الحقيقة على طريقة أبي العباس ابن تيمية رحمه الله، سواء وافق ما كان عليه السَّلف أم خالفه، فالقول في كل الأحوال ما قاله شيخ الإسلام!! فالأمر عندهم معه، على ما قالته العرب:

إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذامِ

---

(١) انظر: «تلبيس الجهمية» (١: ٩).

(٢) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال. مقدمة المحقق، ص١-١٥.

قال محمد بن حمد الحمود النجدي: «وقد ظنَّ بعض أهل السنة صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، فشاركوهم فيها، وذكروها في كتبهم، مع تعظيمهم لمذهب السلف». ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في هذا، فهو يقول: «فإن قيل، قلت: إن أكثر أئمة النفاة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرسول ﷺ وأقوال السلف في تفسير القرآن وأصول الدين، وما بلغوه عن الرسول ﷺ ففي النفاة كثير ممن له معرفة بذلك.

قيل: هؤلاء أنواع: نوع ليس لهم خبرة بالعقليات، بل هم يأخذون ما قاله النفاة عن الحكم والدليل، ويعتقدونها براهين قطعية، وليس لهم قوة على الاستقلال بها، بل هم في الحقيقة مقلدون فيها، وقد اعتقد أقوال السلف أولئك، فجميع ما يسمعونه من القرآن والحديث وأقوال السلف، لا يحملونه على ما يخالف ذلك، بل إما أن يظنوه موافقًا لهم، وإما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه، وهذه حال مثل أبي حاتم البستي، وأبي سعد السمان المعتزلي، ومثل أبي ذر الهروي، وأبي بكر البيهقي، والقاضي عياض، وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي الحسن علي ابن المفضل المقدسي، وأمثالهم.

والثاني: من يسلك في العقليات مسلك الاجتهاد ويغلط فيها، كما غلط غيره، فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة، مع أنه لا يكون له من الخبرة بكلام السلف والأئمة في هذا الباب ما كان لأئمة

السنّة، وإن كان يعرف متون «الصحيحين» وغيرهما. وهذه حال أبي محمد ابن حزم، وأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي، وأمثالهم. ومن هذا النوع بشر المريسي ومحمد بن شجاع الثلجي وأمثالهما.

ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأمثالهم؛ ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار؛ وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تُجرى على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك؛ وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة، كحال ابن عقيل وأمثاله. وهؤلاء قد يُدخلون في الأحاديث المشكلة ما هو كذب موضوع، ولا يعرفون أنه موضوع، وما له لفظ يدفع الإشكال، مثل أن يكون رؤيا منام فيظنونه كان في اليقظة ليلة المعراج.

ومن الناس من له خبرة بالعقليات المأخوذة عن الجهمية وغيرهم، وقد شاركهم في بعض أصولها، ورأى ما في قولهم من مخالفة الأمور المشهورة عند أهل السنة، كمسألة القرآن والرؤية. فإنه قد اشتهر عند

العامة والخاصة أن مذهب السلف وأهل السنة والحديث: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة. فأراد هؤلاء أن يجمعوا بين نصر ما اشتهر عند أهل السنة والحديث، وبين موافقة الجهمية في تلك الأصول العقلية، التي ظنوها صحيحة، ولم يكن لهم من الخبرة المفصلة بالقرآن ومعانيه، والحديث وأقوال الصحابة، ما لأئمة السنة والحديث، فذهب مذهبًا مركبًا من هذا وهذا، وكلا الطائفتين ينسبه إلى التناقض، وهذه طريقة الأشعري، وأئمة أتباعه، كالقاضي أبي بكر وأبي إسحاق الأسفراييني وأمثالهما؛ ولهذا تجد أفضل هؤلاء ـ كالأشعري ـ يذكر مذهب أهل السنة والحديث على وجه الإجمال، ويحكيه بحسب ما يظنه لازمًا، ويقول: إنه يقول بكل ما قالوه، وإذا ذكر مقالات أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم حكاها حكاية خبير بها، عالم بتفصيلها. وهؤلاء كلامهم نافع في معرفة تناقض المعتزلة وغيرهم، ومعرفة فساد أقوالهم، وأما في معرفة ما جاء به الرسول ﷺ، وما كان عليه الصحابة والتابعون، فمعرفتهم بذلك قاصرة[1]. وإلا فمن كان عالـمًا بالآثار، وما جاء عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين من غير حسن ظن

---

(١) تأمل هذه الصورة المشوهة التي يرسمها هؤلاء لطبقات علماء الأمة، فهم ما بين قليل الخبرة بالمعقولات، وقليل البضاعة في المنقولات، ومضطرب في المنهج، ومتردد في الرأي.. وإذا كان ذلك كذلك، فلا وثوق بنقلهم، ولا حجة في اجتهاداتهم. وإذا صحت هذه المقدمة، صحت نتيجتها؛ وهي احتكار المدرسة التيمية للحقيقة المطلقة في الاعتقاد!

بما يناقض ذلك، لم يدخل مع هؤلاء؛ إما لأنه علم من حيث الجملة أن أهل البدع المخالفين لذلك، مخالفون للرسول ﷺ قطعًا، وقد علم أنه من خالف الرسول ﷺ فهو ضال، كأكثر أهل الحديث؛ أو علم مع ذلك فساد أقوال أولئك وتناقضها، كما علم أئمة السنة من ذلك ما لا يعلمه غيرهم، كمالك وعبد العزيز الماجشون وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وابن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الله بن إدريس وعبد الرحمن بن مهدي ومعاذ بن معاذ ويزيد بن هارون الواسطي ويحيى بن سعيد القطان وسعيد بن عامر والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبد الرحمن القاسم بن سلام ومحمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري والدارميَّيْن أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن وعثمان بن سعيد[1] وأبي حاتم وأبي زرعة

---

(١) يصرح الدارمي هذا بالتجسيم في كتابيه «الرد على الجهمية» و«النقض على بشر المريسي»، وإليك بعضًا مما قاله: «وأما دعواك: أن تفسير «القيوم»: الذي لا يزول من مكانه ولا يتحرك، فلا يقبل منك هذا التفسير إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ، أو عن أصحابه أو التابعين؛ لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأن أمارة ما بين الحي والميت: التحرك، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة»، «والله تعالى له حد، لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن نؤمن بالحد، ونَكِلُ علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضًا حد، وهو على عرشه، فوق سماواته، فهذان =

الرازيَّيْن وأبي داود السجستاني وأبي بكر الأثرم وحرب الكرماني، ومن لا يُحصي عدده إلا الله من أئمة الإسلام وورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، فهؤلاء كلهم متفقون على نقيض قول النفاة، كما تواترت الآثار عنهم وعن غيرهم من أئمة السلف بذلك من غير خلاف بينهم في ذلك)[1].

ولذا وجب أن يقولوا: إنهم تيميون، لا سلفيون، وليس في ذلك

= حدان اثنان»، «غير أنه ولي خلق الأشياء بأمره وقوله وإرادته، وولي خلق آدم بيده مسيسًا.. إلى أن قال: إنما هو تأكيد اليدين وتحققهما، وتفسيرهما، حتى يعلم العباد أنها تأكيد مسيس بيد». انظر: «نقض الدارمي على بشر المريسي» ص٥٣- ٥٨- ٦٥. وصراحة هذا القول في التجسيم، تغني عن التعليق عليه؛ ولذا رده الإمام البيهقي على صاحبه، فقال: «فَلَم يَبْقَ إلّا أن يُحْمَلا على صِفَتَينِ تَعَلّقتَا بِخَلقِ آدَمَ تَشرِيفًا لَهُ، دُونَ خَلقِ إبلِيسَ، تَعَلُّقَ القُدرَةِ بِالمَقْدُورِ، ولا مِن طَرِيقِ المُبَاشَرَةِ، ولا مِن حَيْثُ المُمَاسَّة». انظر: «الأسماء والصفات» ص٤٠٤. دار المعرفة، بيروت، لبنان. لكن ابن تيمية لم يعجبه رد البيهقي؛ فقال: «نفي أبي بكر للمباشرة والمماسة، دعوى عرية عن الحجة، والآثار تخالف قوله». انظر: «إثبات اليد» للذهبي، نقلًا عن «نقض الدارمي» مقدمة المحقق. منصور بن عبد العزيز السماري، ص ي.

(١) انظر: «إبطال التأويلات» للقاضي أبي يعلى الحنبلي ص٢٥ مقدمة المحقق، ونص ابن تيمية منقول عن «درء تعارض العقل والنقل» له، وانظر كذلك: «تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة» لسليمان بن سحمان النجدي، فقد جعل مذهب السلف محصورًا في فهوم أبي العباس ابن تيمية، ليس إلا.

مشكل عندنا...، وإنما المشكل هو حصر الحق في قول واحد من العلماء، ثم الدعوى بأن ذلك منهج السلف جميعًا، وأن مخالفه مبتدع، وقد يكفر. والعياذ بالله.

* * *

هذا، وقد كتبتُ هذه الأجوبة، في زحمة من الأعمال، وكثرة من الأشغال، ولم يتسن لي تحريرها على التمام والكمال، وأنى يتسنى لي ذلك؟ وهذه المباحث إنما هي من اختصاص فحولِ الرجال، وأنا لستُ منهم ـ والحقّ أقول ـ لا في العلم ولا في العمل ولا في الحال، فالمرجو من الناظر فيها: قراءتها بتمعن وتدبر، وإصلاح ما يبدو له من خلل وتعثر، وإتمام ما يعنّ له فيها من نقص وقصور، فليس من قصدي تسويد الورق، ولا التحلي بحلية السَّرَق[1]، وإنما الغرض كان ـ ولا زال ـ الاستفادة والإفادة، وإنما يتم ذلك بالدراسة والمدارسة.

وقد وافق الفراغ من تسويده: عشية الأربعاء، ٢٨ ذي الحجة الحرام، عام ١٤٣٠ لهجرة المصطفى ﷺ.

---

(١) هذا المعنى مأخوذ مما نقله العلامة السخاوي في (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) عن القاضي ابن العربي حيث قال: «ولله در القاضي أبي بكر بن العربي حيث قال: ولا ينبغي لمصنف يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعًا ومبنى، وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السرق».

السؤال الأول

من المعلوم أن الاختلاف في معرفة الراسخين في العلم للتأويل، هل هو جائز أم لا، مبنيٌّ على أن الواو في قوله عز وجل: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] أهي للاستئناف أم للعطف؟ فالأشاعرة يرجحون أن الواو للعطف، لكن إذا قال قائل: «إذا كان الراسخون في العلم يشتركون مع الله في العلم بالتأويل، فما فائدة قولهم: آمنا به كل من عند ربنا»؟

الجواب: للعلماء في الواو الواردة في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ قولان:

أحدهما: أنها استئنافية، وقد قال بذلك جمع من أهل العلم بكتاب الله عز وجل، منهم حبرُ الأمة في رواية عنه، وابن مسعود، وعائشة، ومالك بن أنس، في آخرين.

والثاني: أنها عاطفة، وقد قال بذلك أيضًا جمعٌ من أهل العلم بالقرآن، منهم حبر الأمة ـ كما في رواية أخرى عنه ـ ومجاهد بن جبر، والربيع، في آخرين، ولعل اختلاف الرواية عن ابن عباس باختلاف الموضوع.. فقد اختلف العلماء في معنى المتشابه على عدة أقوال، منها:

«أنه ما لم يكن للعلماء إلى معرفته سبيل، كقيام الساعة»[١]، وهذا لا يعلم أحد تأويله، والتأويل هنا بمعنى العاقبة.

وللعلّامة الأندلسي عبد الحق بن عطية رحمه الله، كلامٌ نفيسٌ في توضيح هذا الأمر، خلاصته: أن المتشابه نوعان: نوعٌ لا يعلم البتة، كأمر الساعة والروح وآماد المغيبات، التي قد أعلم الله بوقوعها.. قال رحمه الله: «وهذه المسألة إذا تؤمِّلت قرب الخلاف فيها من الاتفاق؛ وذلك أن الله تعالى قسَّم آي الكتاب قسمين: محكمًا ومتشابهًا، فالمحكم هو المتضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب لا يحتاج فيه إلى نظر ولا يتعلق به شيء يلبس، ويستوي في علمه الراسخ وغيره. **والمتشابه يتنوع،** فمنه ما لا يعلم البتة، كأمر الروح وآماد المغيبات[٢] التي قد أعلم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، **ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة ومناحٍ في كلام العرب، فيتأول تأويله المستقيم،** ويزال فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم، كقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، إلى غير ذلك، ولا يُسمى أحد راسخًا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قدر له، وإلا فمن لا يعلم سوى المحكم فليس يسمى

---

(١) انظر: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (١: ٣٥١).

(٢) للعلامة ابن خلدون اعتراض على اعتبار (المغيبات) من قسم المتشابه. ولكن ذلك لا يخل بتحقيق ابن عطية في قسمة المتشابه إلى نوعين. انظر: «المقدمة» (٣: ١٠٨٦) تحقيق: علي عبد الواحد وافي.

راسخًا، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥ﴾ الضمير عائد على جميع متشابه القرآن، وهو نوعان، كما ذكرنا، فقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مقتضٍ ببديهة العقل أنه يعلمه على الكمال والاستيفاء، يعلم نوعَيْه جميعًا، فإن جعلنا ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ عطفًا على اسم الله تعالى فالمعنى: إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال، بل علمهم إنما هو في النوع الثاني من المتشابه، وبديهة العقل تقضي بهذا، والكلام مستقيم على فصاحة العرب، كما تقول: ما قام لنصرتي إلا فلان وفلان. وأحدهما قد نصرك بأن حارب معك، والآخر إنما أعانك بكلام فقط...»[1].

وقد رجَّح المحقق ابن عاشور في «تحريره» القول بالعطف؛ إذ الرسوخ في العلم هو التمكن في علم القرآن، ومعرفة محامله، قال رحمه الله: «والمراد بالراسخين في العلم: الذين تمكنوا في علم الكتاب ومعرفة محامله، وقام عندهم من الأدلة ما أرشدهم إلى مراد الله تعالى، بحيث لا تَـرُوج عليهم الشُّبَه. والرسوخ في كلام العرب: الثبات والتمكن في المكان. يقال: رسخت القدم ترسخ رسوخًا؛ إذا ثبتت عند المشي ولم تتزلزل. واستعير الرسوخ لكمال العقل والعلم، بحيث لا تضلِّله الشُّبَه ولا تـتطرَّقه الأخطاء غالبًا. وشـاعت هذه الاستعارة حتى صارت كالحقيقة. فالراسخون في العلم: الثابتون فيه، العارفون بدقائقه، فهُمْ

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٣: ٢١). نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالمغرب الأقصى.

يُحسنون مواقع التأويل ويعلمونه؛ ولذا فقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوف على اسم الجلالة، وفي هذا العطف تشريف عظيم، كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]»، ثم قال ...: «ويـؤيد الأول وصفُهم بالرسوخ في العلم؛ فإنه دليل بيِّن على أن الحُكم الذي أثبت لهذا الفريق، هو حكم من معنى العلم والفهم في الـمعضلات، وهو تأويل المتشابه. على أن أصل العطف هو عطف المفردات دون عطف الجُمَل، فيكون الراسخون معطوفًا على اسم الجلالة؛ فيدخلون في أنهم يعلمون تأويله. ولو كان الراسخون مبتدأً وجملةُ ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبرًا لَكان حاصل هذا الخبر مما يستوي فيه سائر المسلمين الذين لا زيغ في قلوبهم؛ فلا يكون لتخصيص الراسخين فائدة. قال ابن عطية: تسميتهم راسخين تقتضي أنهم يعلمون أكثر من المُحكَم الذي يستوي في علمه جميع مَن يفهم كلام العرب، وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلمه الجميع؟! وما الرسوخ إلا المعرفة بتصاريف الكلام بقريحة معدّة. وما ذكرناه وذكره ابن عطية لا يعدو أن يكون ترجيحًا لأحد التفسيرين، وليس إبطالًا لمقابله؛ إذ قد يوصف بالرسوخ مَن يفرِّق بين ما يستقيم تأويله، وما لا مطمع في تأويله. وفي قوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ إشعار بأن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه»[1].

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٣: ١٦٤ - ١٦٥).